

# التجارة الخارجية

## 1- التجارة الخارجية:

**تعريف التجارة الخارجية:** التجارة الخارجية تعني مبادلة السلع و الخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة.

### أسباب قيام التجارة الخارجية:

- عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع و الخدمات.
- إن توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير و الحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد.
- إن تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي و أخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي.
- من مصلحة الدولة أن تتخصص في إنتاج المنتج الذي يتميز بتكاليف نسبية أقل و تصدير فائض منه، و تقوم باستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بتكاليف نسبية أعلى. و يقصد بالتكاليف النسبية لإنتاج سلعة ما، تكاليف إنتاج هذه السلعة في بلد ما منسوبة إلى تكاليف إنتاج سلعة أخرى أو نفس السلعة في بلد آخر.

### أهمية التجارة الخارجية:

تأتي أهمية التجارة الخارجية من المزايا التي يستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع بلدان أخرى من جهة و من صعوبة و استحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى.

### سياسة التجارة الخارجية:

هي مجموعة الإجراءات و الوسائل التي تتخذها الدولة لتعظيم العائد من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. و يوجد نوعان رئيسيان للسياسات التجارية الخارجية وهما:

#### 1- مبدأ حرية التجارة:

يدعو هذا المبدأ إلى إلغاء كافة أشكال القيود على التجارة الخارجية و عدم التمييز في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج و بين السلع المنتجة محليا، و هذا لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية:

- الاستغلال الأمثل و العقلاني للثروات.
  - انخفاض أسعار مختلف السلع و الخدمات.
  - الحد من الاحتكار
  - إنعاش التجارة الخرجية بين دول العالم مما يؤدي إلى زيادة التنافس الدولي.
- #### 2- مبدأ الحماية:
- يدعو هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية:
- حماية الصناعات المحلية الناشئة.
  - حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة.
  - زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
  - تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

#### 2- ميزان المدفوعات:

**تعريف ميزان المدفوعات:** هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في دولة ما و الغير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.

و يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنا من الناحية المحاسبية. يتكون هذا الميزان من جانبين أحدهما دائن تسجل فيه حقوق الدولة على العالم الخارجي و آخر مدين تسجل فيه التزامات الدولة اتجاه العالم الخارجي.

#### مكونات ميزان المدفوعات:

##### 1- الحساب الجاري:

يتضمن 3 عناصر هي:

(أ) ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري): ويتضمن حركة الصادرات من السلع و التي ينتج عنها استلام الأموال من الخارج (معاملات دائنة) و الواردات من السلع و التي ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج (معاملات مدينة).

(ب) ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات): ويتضمن حركة الصادرات من الخدمات (معاملات دائنة) و الواردات من الخدمات (معاملات مدينة) و من أمثلة الخدمات: النقل و التأمين و الاتصالات...

(ج) ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات دون مقابل): و يتضمن التحويلات الآتية من الخارج التي تسجل في جانبه الدائن، و التحويلات نحو الخارج التي تسجل في الجانب المدين. قد تكون هذه التحويلات خاصة مثل تحويلات المهاجرين و العاملين في الخارج إلى ذويهم، و قد تكون رسمية مثل المعاشات و التعويضات المقدمة من الحكومات.

##### 2- حساب رأس المال:

ويتضمن العناصر التالية:

- تغيرات أصول البلد في الخارج و تغيرات الأصول الأجنبية في البلد.

- الاستثمارات المباشرة.
- المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية.

### 3- حساب الاحتياطات الرسمية: ويتضمن:

- ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب.
- الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية لدى البلد.
- حقوق السحب الخاصة.
- احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي.

### توازن ميزان المدفوعات:

يكون ميزان المدفوعات دائماً متوازناً من الناحية المحاسبية لكن هذا التوازن المحاسبي لا يعني بالضرورة توازناً من الناحية الاقتصادية فقد يكون الخلل في أحد عناصر الميزان و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري و بناء على ذلك يمكن التمييز بين 3 حالات هي:

**(أ) حالة التوازن:** معناها أن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لالتزاماتها تجاه العالم الخارجي و هذا يدل على كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد.

**(ب) حالة وجود فائض:** وهي تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي و هذا يدل على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي وكذلك يدل على وجود أموال معطلة أي غير مستثمرة.

**(ج) حالة وجود عجز:** أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أصغر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي. وهي الحالة الأخطر و الأكثر شيوعاً في العالم وهذا يدل على أن الدولة تستورد سلعا و خدمات أكبر مما تسمح به مواردها.

### 3- المنظمة العالمية للتجارة:

**تعريف المنظمة العالمية للتجارة:** هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تهتم بالقوانين التجارية ما بين الدول و تعتبر منبرا للمفاوضات التجارية الدولية، تأسست هذه المنظمة عام **1995** وقد حلت محل الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

### دور المنظمة العالمية للتجارة:

**1- تحرير التجارة الدولية:** تعمل على ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من الحرية و معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية.

**2- مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول:** ويتم ذلك عن طريق إدارة الاتفاقيات الدولية، و مراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية.

**3 - الفصل في النزاعات التجارية الدولية:** في حالة حدوث نزاع تجاري بين طرفين (ناتج عن المخالفات أو خرق الاتفاقيات التجارية الدولية).